

واما قولك ليس هو اولي من تخصيص غيره من الجواهر في ضرورة
 المساواة فالعق فكلما ساقط لوجوه احدها انما يخص
 ما شئت من الاحياء بما شاء من الجواهر ولا يقال ليس هذا
 اولي من هذا فكيف يقال انه ليس اولي من بعض مخلوقاته
 . ما هو قادر عليه ما هو قادر عليه مختار عليه له والثاني
 ان يقال فما من جوهر الا وله حيز يختص به دون غيره من
 الجواهر سواء قيل انه حيزه الطبيعي لا يعلم ان مجرد الاشتراك
 في الجوهر تارة يستلزم الاشتراك في كل حيز التام لان كل جوهر
 مختص عن غيره بصفة تقوم به ومقدار يخصه مع اشتراكها
 في الجوهرية فكيف لا يختص بغيره الدال بجماله الخ ليس امر
 وجوديا وانما هو امر عددي والجواهر المتوجودة الابدان يكون
 لبعضها نسبة الى بعض بالعلو والسفول والقياس والقياس
 والملازمة والمباينة ونحو ذلك وكلها مختص من ذلك بما هو
 مختص به لا يشترك فيه سائر الجواهر فكيف يجب ان يشترك
 المخلوق والمخلوق الخامس ان هذا مبني على تماثل الجواهر
 وهو ممنوع بل هو مخالف للحس وسياتي كلامه في ابطاله
 السادس ان الوضوء الجواهر متماثلة فالمختص
 لكل منهما بما يختص به هو مشيئة الرب وقدرته واذا كان
 بقدرته ومشيئته يصرف مخلوقاته فكيف لا يتصرف هو بقدرته
 ومشيئته كما خبرت عنه رسوله وكانزل بذلك كتمه حيث اخبر
 انه خلق السموات والارض في ستة ايام ثم استوى على العرش
 وامثال ذلك من النصوص واما قوله ان كان غير متعين لزم

ان يكون

ان يكون كل جوهر غير متعين فعنه جوابان احدهما ان يقال
 له ولا مثاله كاللذني والشهر ستاني ونحوهم من المتأخرين .
 الذين اثبتوا جواهر معقولة غير متعينة موافقة للفلاسفة الذين
 او قالوا انه لا دليل على نفي ذلك انتم اذا نظرت الملاحدة الكنديين لكن
 فادعوا اثبتوا جواهر غير متعينة غير متعينة عن دفعهم او فرطتم فقلتم
 لا تعلم دليل على نفيها او قلتم باثباتها واذا نظرت اخوانكم المسلمين
 الذين قالوا بمقتضى الموضوع الالهية والطريقة السلفية وفطرة
 الله التي فطر العباد عليها ولد لا يدل العقلية السليمة عن المعارض
 وقالوا ان الخالق تعالى فوق خلقه سمعتم في نفي لزوم هذا القول
 موجباته وقلتم المعنى الجوهري المتعينة في نفيها فان كان هذا القول
 حقا فادعوا بالفلاسفة الملاحدة وان كان باطلا فلا تعارضوا به
 المسلمين اما كونها يكون حقا اذا دفعت ما يقول اخوانكم المسلمين
 ويكون باطلا اذا تحيزتم عن دفع الملاحدة في الدين فهذا
 طريق من بخسر حظ من العقل والدين وحسن المناظرة
 عقلا وشرعاً والجواب الثالث انك قلت في اول
 هذا الوجه اما ان تكون ذاتها قابلة لان يشار اليها انها هنا
 او هناك او لا تكون قابلة ثم قلت فان كان الاول فيكون متغيرا
 وكان حقا ان تقول وان لم تكن ذاتها قابلة للاشارة اليه
 لزم في كل جوهر ان يكون مشار اليه وان لا يكون متغيرا واذا
 قلت ذلك قيل لك ان اشار هو لا جوهر الا يشار اليه هو قول
 المتفلسفة الذين يثبتون جواهر يشار اليها وقول المتأخرين